اقتصاد

التراجع عن قرار السماح باستيراد أغذية الكلاب والقطط

| الوطن

علمت «الوطن» أن الحكومة تراجعت عن قرارها السماح باستيراد أغذية الحيوانات (كلاب وقطط) وفق طلب الجهات المهتمة بتربية كلاب الحراسة والتفتيش (البوليسية) والتي تحتاج إلى نوع محدد من الطعام لتدريبها. وكانت الحكومة قد سمحت باستيراد أغذية الحيوانات (كلاب وقطط) خلال اجتماع المجموعة الاقتصادية مساء الأحد الماضي، بحجة أنها مستخدمة في الحراسة. وللوقوف عند الموضوع، اتصلت «الوطن» بأحد المديرين في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ولدى سؤاله عن التراجع عن القرار، ذكر أن المادة (أغذية القطط والكلاب) نزلت في القائمة –أي المواد المسموح استيرادها– ثم شطبت.

أصبحت قضيتنا الرئيسية «الأندومي»

| الوطن

وزعت شركة «أندومي سورية» بياناً يوم أمس موقعاً من رئيس مجلس الإدارة محمد أيمن برنجكجي، ذكرت فيه أن الشركة تقدمت بتاريخ ٥ / ١١ / ٢٠١٦ بطلب لمنحها إجازة استيراد لمرة واحدة لبعض المواد الأولية بشكل أصولي، تلبي احتياجات الإنتاج لمدة زمنية قصيرة، ريثما يتم إيجاد حل دائم وتعديل مصدر الاستيراد ليصبح من الشركة الأم في أندونيسيا. وتقوم الشركة حالياً بمعالجة الموضوع من خلال تحويل المصادر المستورد منها إلى الشركة الأم في أندونيسيا وسوف تتقدم بإجازات استيراد للمواد الأولية اللازمة أصولاً.

وشكرت الشركة المعنيين في الحكومة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، لما بذلوه ويبذلونه لتشجيع الصناعة المحلية والمحافظة على المنتج الوطني.

قبل ذلك بأيام، نقل أحد المواقع الإلكترونية السورية تصريحات عن رئيس مجلس الإدارة ذاته في معمل «أندومي سورية» محمد أيمن برنجكجي، قال فيها: «وزير الاقتصاد لم يمنع استيراد الأندومي فهو متوقف منذ فترة طويلة، وما تم منعه هو استيراد المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأندومي لمعملنا الذي يشغل أكثر من ٤٥٠ عاملاً، وبالتالي إيقاف المعمل وتسريح عماله».

وأضاف برنجكجي: «المعمل متوقف منذ أسبوع وكنا ننتظر الموافقة على إدخال المواد الأولية لإعادة تشغيل المعمل، ولكن للأسف فإن ذلك لم يحدث، رغم كل ما قمنا به لإقناع الحكومة بالسماح باستيراد هذه المواد من المصنع الأم للشركة، وتغيير بلد الاستيراد ليس بالأمر السهل وخاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية سواء لجهة الاستيراد أم التحويلات البنكية».

وقال: «للأسف بدلاً من مكافأة المنشأة لاستمرارها بالعمل طول فترة الأزمة، رغم الصعوبات التي واجهتها، يتم إغلاقها بقرار من الوزير، وبالمقابل فإن المستفيد من هذا القرار سيكون وكلاء شركات النودلز في الدول المجاورة، إضافة إلى المهربين لأن غياب مادة غذائية مطلوبة في السوق المحلية سيؤدي لدخولها تهريباً».

وانتشر هذا الخبر في الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، في شكل حملة إعلانية وإعلامية هدفها مهاجمة وزارة الاقتصاد، إلا أن بيان الأمس صوب رأي إدارة الشركة بحيث باتت تشكر الوزارة بدلاً من انتقادها.

وحاولت عدة مواقع وبيان الشركة ومصادر حكومية توجيه أصابع الاتهام لصحيفة «الوطن» لكونها كانت أول من نقل الخبر علماً بأن الصحيفة كانت قد أوردت بدقة، في تغطيتها، لاجتماع المجموعة الاقتصادية في الحكومة يوم الأحد الماضي، أن تجاراً تقدموا بطلبات للسماح باستيراد بعض المواد –هي ممنوعة أصلاً– ومن بينها الأندومي، التي لم تحظ بموافقة الحكومة، أي هي ممنوعة، وبقيت ممنوعة، ولم تذكر الصحيفة شيئاً عن المواد الأولية لصناعة الأندومي، وإنما صاحب المعمل من صرح بذلك لمواقع إلكترونية وليس لـ«الوطن» أو أي وسيلة إعلام مطبوعة. ويهمنا في «الوطن» أن نؤكد أن ما ننقله عن اجتماعات الحكومة هدفه فقط تسليط الضوء عما يصدر من قرارات في هذه الاجتماعات ونرفض أن يتم الزج بالصحيفة في خلافات بين الصناعيين والوزارات المعنية أو لاستغلال خبر لشن حملات إعلامية لمصلحة شركة أو فرد، واتهامنا بما هو غير صحيح على الإطلاق أو حتى الإيحاء بذلك.

مدير إدارة عمليات الغاز في وزارة النفط لـ«الوطن»:

ناقلة غاز ستصل خلال أيام والإنتاج زاد مؤخراً

موزع غاز يحقق أرباحاً تعادل عمل عام كامل باستغلال الإشاعات

| علي محمود سليمان

علمت «الوطن» من مصادر في وزارة النفط أن الاختناق الحاصل حالياً في مادة الغاز المنزلي يعود لتأخر وصول الناقلة المتعاقد عليها والمحملة بالغاز لحوالى ثلاثة أيام في البحر وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية والعاصفة المطرية الأخيرة ما تسبب بإغلاق الميناء في حينه، وتسبب بدوره في تأخر الإنتاج وزيادة الطلب على المادة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير إدارة عمليات الغاز في وزارة النفط والثروة المعدنية محمود الكرتلي أن الإنتاج اليومي يصل بشكل وسطي إلى قرابة ١١٠ آلاف أسطوانة غاز، حيث تمت زيادة الإنتاج في وحدات تعبئة الغاز لتلبي الطلب المتزايد على المادة خلال الأيام الأخيرة بالتزامن مع انخفاض درجات الحرارة ولجوء الناس إلى الغاز للتدفئة، حيث تحتاج الأسرة إلى نحو ٤ أسطوانات غاز للتدفئة خلال الشهر الواحد، على حين كانت تستهلك أسطوانة إلى اسطوانتين لأغراض الطبخ، وهذا الأمر يخلق زيادة في الطلب خلال الشهرين الأكثر برودة في فصل الشتاء.

وأشار الكرتلي إلى أن عمليات الإنتاج والتعبئة لم تتوقف، حيث تمت زيادة مخصصات دمشق وريفها من ٢٨ ألف أسطوانة يومياً إلى ٤٥ ألف أسطوانة يومياً، كما يتم العمل على زيادة مخصصات المحافظات حيث سيتم تلبية كامل الطلب على الغاز المنزلي في اللاذقية الذي يصل إلى ١٢ ألف أسطوانة يومياً، وكذلك الأمر لمحافظة طرطوس بـ١٢ ألف أسطوانة يومياً، وكذلك الأمر لباقي المحافظات، وبالأخص في محافظة حلب التي تشهد ضغطاً في الطلب على المادة مع خروج أعداد كبيرة من سكان الأحياء الشرقية، وقد تم وضع خطة للتعامل مع الوضع في حلب وتلبية الاحتياجات كافة، مضيفاً: إن عمليات التعاقد على ناقلات للغاز لم تتوقف، حيث ستصل ناقلة محملة بالغاز خلال الأيام القادمة.

وطلب الكرتلي من المواطنين الابتعاد عن الشائعات التي يروج لها بعض المستفيدين ممن يستغلون الأزمات لتحقيق مكاسب غير مشروعة، موضحاً بأن هناك حالات لقيام عدد من الموزعين بنشر إشاعة وجود نقص في مادة الغاز المنزلي ليقوموا ببيع الأسطوانة الواحدة بسعر مضاعف عن سعرها النظامي ليحققوا بذلك أرباح عام كاملة في شهر واحد من خلال نشر الشائعات، مؤكداً وجود تعاون مع فروع مديريات التموين في المحافظات لضبط عمليات التوزيع ومنع الاحتكار.

الرئيس الأسد يصدر قانون موازنة ٢٠١٧ باعتمادات ٢٦٦٠ مليار ليرة

| الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠١٦ القاضي بتحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧ بمبلغ إجمالي قدره ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية.

ونصت المادة ٣ من القانون على أن «تصدر موازنات الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والإنشائي بقرار من وزير المالية بعد صدور هذا القانون وتحدد فيه حصة كل من صندوق الدين العام والمؤسسة والشركة من فائض الموازنة المقدر».

وبموجب المادة /٩/ الفقرة أ: «لا يجوز استعمال اعتمادات رواتب وأجور المنقولين من محافظة إلى أخرى إلا بعد أن تتم إعادة توزيع الاعتمادات بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة». ونصت الفقرة ب على أنه: «لا يجوز النقل من الاعتمادات المخصصة لمديريات التربية في موازنات المجالس المحلية إلى الإدارات الأخرى التابعة لمجلس المحافظة أو لغيرها من الجهات العامة».

ونصت المادة ١٠ الفقرة ب على أنه: «يجوز بقرار من رئيس المجلس الأعلى للتخطيط بناء على اقتراح وزير المالية زيادة اعتمادات المشروعات الاستثمارية لعام ٢٠١٧ لتسديد السلف الممنوحة من أموال الخزينة الجاهزة استناداً لنصوص قانونية نافذة خلال عام ٢٠١٦ وما قبل على أن تغطى هذه الزيادة من وفور سائر أقسام وفروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٧».

ونصت المادة ٣٠ على أن: «يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون».

وفي تصريح لوكالة «سانا» أكد وزير المالية مأمون حمدان أن اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧ توزعت إلى اعتمادات للعمليات الجارية بمبلغ ١٩٨٢ مليار ليرة واعتمادات للعمليات الاستثمارية بمبلغ ٦٧٨ مليار ليرة منها مبلغ ٥٠ مليار ليرة للإعمار وإعادة التأهيل.

صناعيو «تل كردي» يضعون همومهم على طاولة «الصناعة»

وزير الصناعة: دورنا حل المشكلات لعودة المعامل إلى سابق عهدها

محافظ ريف دمشق: لا تدعونا ننفق الأموال إذا كنتم غير جادين في تشغيل المنشآت

| هناء غانم

عرض الصناعيون في منطقة تل كردي معاناتهم خلال اجتماعهم أمس مع وزير الصناعة ومحافظ ريف دمشق، بهدف حل مشكلاتهم والاطلاع على واقع المنشات الصناعية. مؤكدين أنه لا اهتمام من الحكومة بهذه المنطقة الصناعية كغيرها من المناطق، علماً أنه «حاليا لدينا فرصة ذهبية للتصدير لكن الأمر مرهون بالحكومة وإمكانية مساعدة الصناعيين بالعودة إلى منشآتهم مع تقديم المساعدات ولا سيما في موضوع القروض الميسرة التي تعتبر الهم الأساسي للصناعيين وخاصة أنه لا يمكن لأي صناعي البدء من دون رأسمال لإعادة الاستثمار من جديد».

من جانبه بيّن وزير الصناعة أحمد الحمو أن هدف الحكومة تفعيل عجلة الإنتاج «ونحن دورنا حل المشكلات لعودة المعامل إلى سابق عهدها بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة». مشيراً إلى أن هناك قرارات اتخذت في الحكومة لمصلحة الصناعيين ولا سيما ما يخص إعفاء الصناعيين من الرسوم الجمركية للآلات التي سرقت ودمرت، إضافة إلى موضوع القروض للصناعيين وهناك قرارات بهذا الخصوص لإعادة لإقلاع منشآتهم، إضافة إلى خدمات البنى التحتية التي تمت المباشرة بها.

بدوره بيّن محافظ ريف دمشق علاء ابراهيم أن الاجتماع مع الصناعيين هدفه الأساسي هو الاطلاع على واقع المعامل بعد تحريرها حيث عاد معظمها إلى أصحابها، وتبين أن هناك معامل قد تضررت كلياً وسرقت وحرقت وبعضها تضرر بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪: وأضاف: «لاشك هناك العديد من الصعوبات التي يعاني منها أصحاب المعامل وهناك العديد من الطلبات المحقة ولا سيما ما يخص البنى التحتية». متعهداً بتأمين العديد من الحلول الإسعافية للصناعيين ولا سيما في موضوع الماء والكهرباء حيث رصدت الحكومة ٩٠ مليون ليرة لإعادة الكهرباء للمنطقة وخلال أيام سوف تكون في المنشآت، إضافة لذلك سوف يتم تأمين المحروقات. لكن المحافظ قال للصناعيين:

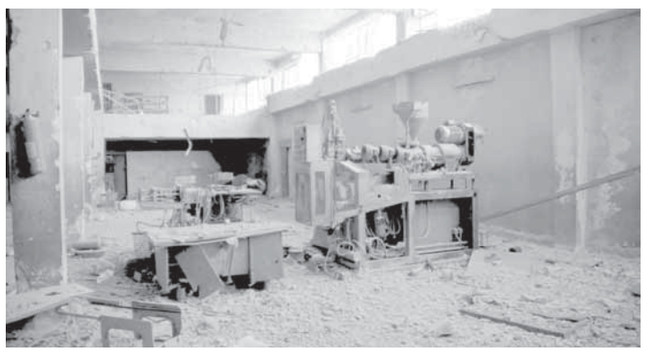

«لا تدعونا ننفق الأموال إذا كنتم غير جادين في إعادة تشغيل المنشآت».

بدوره أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن منطقة تل كردي لها أهمية خاصة نظراً لكثرة المصانع التي يبلغ عددها أكثر من ١٤٠ مصنعاً إضافة إلى المناطق القريبة منها التي يصل عدد المنشآت فيها إلى ٢٠٠ منشأة كبيرة وضخمة وهناك آلاف العمل في هذه المنطقة. مشيراً إلى أن «دورنا اليوم هو إعادة إقلاع هذه المنشآت من جديد».

من جانبه أكد ممثل غرفة تجارة دمشق محمد حمشو أهمية تأمين تمويل للصناعيين من خلال مصارف القطاع العام مع تسهيل موافقات الاستيراد للصناعيين الأمر الذي أكدته الحكومة بأنها سوف تقدم تسهيلات فوق التصور بهذا الخصوص.

وبالعودة إلى المذكرة التي تقدم بها الصناعيون نجد أنها تركز على ضرورة تأهيل مراكز التحويل لجميع المصانع لبدء الإصلاح والعمل. مؤكدين أهمية إحداث مكتب خدمات ليلبي طلبات الصناعيين، إضافة إلى أهمية إزالة العبوات والألغام من المعامل والطرقات. والأهم تمديد مياه الشرب من خط تل الصوان لعدم صلاحية المياه في المنطقة للشرب، إضافة إلى خطوط الهاتف لخدمة المنطقة والتواصل بين إدارة العمل والمصنع، وإنشاء خط صرف صحي وربطه بخط الصرف الصحي الرئيسي، وتأمين مصدر للمحروقات لتزويد المعامل بالمازوت والفيول.

لقطة

في الوقت الذي طالب فيه صناعيو ريف دمشق من وزير الصناعة ضرورة تأمين الكهرباء والمحروقات، كان الاجتماع جاراً في وزارة الصناعة من دون كهرباء، ويبدو أنه لا محروقات في الوزارة لتشغيل المولدة.

بعد موافقة الحكومة على رفع سقوفها منح القروض السكنية بانتظار موافقة «النقد والتسليف»

| محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مصدر مصرفي مسؤول أن وزارة المالية وبناء على موافقة رئاسة الحكومة وافقت على طلب المصرف العقاري برفع سقوف القروض السكنية، إلا أنه لم يصدر حتى الآن موافقة عن مجلس النقد والتسليف للمصرف العقاري لاستئناف منح القروض السكنية.

علماً أن مفوضية الحكومة لدى المصارف كانت تدرس إمكانية استئناف المصرف العقاري لمنح القروض السكنية بناءً على طلب المصرف، والدراسة التفصيلية التي تقدمت بها المصارف العامة والتي تتضمن معالجة لموضوع استئناف القروض، بناءً على موافقة وزير المالية مأمون حمدان على اقتراح المصارف إعداد الدراسة.

ومن المقترحات أن يتم تمويل رأس المال العامل، على شكل قروض لا تتجاوز السنتين، واعتمادات جارية مدينة يتم منحها حتماً للقطاع الصناعي والزراعي والحرفي، وأن يتم منح قروض متوسطة وطويلة لتأسيس أو توسيع أو إعادة تأهيل المشروعات الاستثمارية على اختلاف أنواعها باستثناء السياحية منها.

كما اقترحت الدراسة التي تقدمت بها المصارف العامة منح قروض سكنية لغاية الشراء وإكساء أو إكمال أو ترميم، بسقف أقصى ٥ ملايين ليرة سورية، إضافة إلى اقتراح منح قروض متوسطة لشراء سلع معمرة بسقف ٥٠٠ ألف ليرة سورية. مع إمكانية منح قروض لشراء أجهزة الطاقة المتجددة للأفراد والمشروعات الزراعية والصناعية والاستثمارية، بسقف لا يتجاوز ٣ ملايين ليرة سورية للأفراد و١٠ ملايين ليرة سورية للمشروعات الاستثمارية.

واقترحت المصارف في الدراسة منح تسهيلات لقطاع المقاولات بحيث لا تتجاوز التسهيلات المباشرة ٢٥ مليون ليرة سورية، بنسب فوائد مقترحة بين ١٢٪ إلى ١٤٪ وذلك يعود إلى مدة القرض وبما يتناسب مع الضوابط والأسس الناظمة لعمليات المصارف من حيث النسبة والتمويل والضمانات.

وفي سياق آخر، أعفت مديرية مفوضة الحكومة لدى المصارف جميع المصارف العاملة في القطر من تزويدها بالأرصدة النقدية الموجودة في صناديق المصارف مصنفة حسب المحافظات والفروع بالليرة السورية، وبجميع العملات الأخرى مقومة بالليرة السورية، والسقوف التأمينية المحددة عليها والواردة في تعميم مصرف سورية المركزي مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم ١٦٢/٦١٧.

وأشار التعميم الصادر عن مفوضية الحكومة رقم ص/١٦/٢٧٥ الموجه إلى جميع المصارف العامة الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى عدم وجود ما يستدعي قيام المصارف بالاستمرار بتزويدها بالبيانات المذكورة بدءاً من تاريخه.

وأكدت المفوضية على المصارف بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل بالتعليمات النافذة الخاصة بموجودات المصارف النقدية ومتابعتها والتخفيف من المخاطر التشغيلية المرتبطة بها.

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام 1967 . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الاغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال.

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف:

مساعد مسؤول صحة الموظفين / ممرض
مقر العمل في دمشق

المهام الأساسية :
- مسؤول عن التصنيف وأرشفة المستندات المتعلقة بصحة الموظفين والمساعدة بادخال البيانات.
- مسؤول عن جرد و متابعة مخزون قسم صحة الموظفين
- تنظيم وتنسيق المواعيد الطبية للموظفين.
- المساعدة بتحضير وترتيب ملفات الموظفين الطبية.
- تحضير طلبات الشراء من أجل نشاطات واحتياجات صحة الموظفين والمساعدة بتجهيز الفواتير الطبية استناداً الى معايير اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- تمثيل مسؤول صحة الموظفين عند اللزوم.
- الترجمة من والى اللغة الانكيزية.
- المساعدة في تنظيم وإعداد الدورات والاجتماعات التدريبية لقسم صحة الموظفين

الشروط المطلوبة:
- شهادة جامعية أو شهادة تخصصية في التمريض.
- خبرة من ثلاث الى خمس سنوات في نفس المجال.
- استخدام اللغة الإنكليزية بطلاقة تحدثاً وكتابةً.
- مهارات جيدة باستخدام الحاسوب.

مكان العمل: دمشق
لغة العمل الاساسية: الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم : 2016/12/15

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم باللغة الانكليزية (السيرة الذاتية و رسالة التحفيز و شهادات الخبرة) الى:
اللجنة الدولية للصليب الاحمر
أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل:
"مساعد مسؤول صحة الموظفين / ممرض - دمشق"

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
تستبعد طلبات التوظيف بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

ICRC

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.

ICRC Syria is seeking to recruit a:

Staff Health Assistant / Nurse
Based in Damascus

Main responsibilities:
- Responsible of filling and archiving the Staff Health documents and assist in Data Entry.
- Responsible of the staff health inventory.
- Arrange the medical appointments for the staff.
- Assist in preparing and arranging the medical files for the staff.
- Preparing the purchase orders for the Staff Health activities and needs, and assist in processing the medical invoices as per ICRC standards.
- Act as Health Focal Point when needed.
- Translate from Arabic to English and vice versa.
- Assist in the preparation and conduction of the staff health training courses & sessions.

Minimum Qualifications:
- University degree or professional diploma in Nursing.
- 3 - 5 years work experience in a similar field.
- Very good knowledge of written and spoken English.
- Very good computer skills.

Working base: Damascus
Working language: English
Deadline for applying: 15/12/2016

Interested candidates are requested to send their complete file in English (CV, motivation letter and references) to:

International Committee of the Red Cross (ICRC)
Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus

Email : dam_hr_services@icrc.org and the email subject:
"Staff Health Assistant / Nurse_ Damascus"

Only short-listed candidates will be contacted
Incomplete files or applications in other language than English will be rejected.